المسؤولية المجتمعية لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة

أ. د. قبلان عبد القادر المجالي*

الملخص

تقوم هيئات اعتماد مؤسسات التعليم العالي بمهام ومسؤوليات عديدة ومهمة تسهم في عمليات تحسين وضمان جودة مخرجات التعليم العالي. ولعل المسؤولية المجتمعية واحدة من أهم المسؤوليات التي تقوم بها هذه الهيئات، فهي الجهة التي تزود المجتمع بالمعلومات الدقيقة والصحيحة عن مؤسسات التعليم العالي وما تقدمه من برامج وما تقوم به من نشاطات ترتبط بوظائف هذه المؤسسات. وهي الجهة التي تراقب وتتابع عمل هذه المؤسسات وتتأكد من سلامة الإجراءات التي تتم في هذه المؤسسات. في هذا البحث تم استعراض ومناقشة وإبراز المسؤولية المجتمعية لكل من مؤسسات التعليم العالي ولهيئات الاعتماد. واتضح من خلال هذه المناقشة ان هنالك تكاملا وترابطا مابين ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به هيئات الاعتماد فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. وأظهرت الدراسة ان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يعد عاملا مهما وضروريا في تنمية المجتمع وتقدمه وهو أيضا ضروري لرفع القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي محليا وإقليميا ودوليا

Abstract

Higher Education commissions tasks and responsibilities are numerous and important to the contribution of the improvement of higher education and to ensure the quality of higher education outcomes. Perhaps social responsibility is one of the most important carried out by these commissions, one of its tasks is to provides the public with accurate and correct information about the higher education institutions, about the programs they offers and about the activities related to the functions of these institutions. It is also monitor the works of these institution to ensure measures in these institutions goes the right way. In this paper the researcher review, discuss and highlight the social responsibility for each of the higher education institutions and the commissions of higher education accreditation. It appears that there is an integration and correlation between the work of the higher education institutions and accreditation commission with regard to social responsibility. The study showed that the commitment to social responsibility is an important and necessary condition for development and progress of society, it is also necessary to improve the competitiveness of higher education institutions locally, regionally and internationally.

□

◆ أستاذ علم الاجتماع في جامعة مؤتة/ الأردن
مساعد رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي سابقاً

المقدمة

تعد المؤسسات الأكاديمية ركناً أساسياً من أركان المجتمع، وهي أحد الدعامات في إعداد الأجيال الواعية التي تؤمن بخدمة المجتمع، وتسهم في بناء مؤسساته المختلفة من خلال ما تقدمه من برامج متعددة ومتنوعة. فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي عموما هي من المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالمجتمع الذي تتواجد فيه، وهي من صنع المجتمع، وفي الوقت نفسه تعد أداته لصنع القيادات الإدارية في المجالات كافة.

فالتعليم الجامعي والمؤسسات القائمة عليه تعد من أبرز العوامل المؤدية للحراك الاجتماعي، فهو قوة اجتماعية لها المقدرة على مواجهة متطلبات الحياة، والمؤسسات المعنية بالتعليم العالي، وهي المكان المناسب لإيجاد نظام بيئي يضم العديد من الباحثين والمفكرين الذين يعملون على توليد الأفكار المبتكرة، التي تسهم في بناء المجتمع وتطوره، وقد أصبح نجاح الجامعات ومكانتها في التصنيفات العالمية يقاس بقدر تركيزها على المسؤولية المجتمعية بمفهومها الشمولي، إذ لا يقتصر التركيز على إقامة الشراكات الاجتماعية، بل على تسخير كل إمكانياتها وبرامجها ونتائج أبحاثها ودراساتها للتعامل مع قضايا المجتمع (عواد، ٢٠١٠).

وتشير المسؤولية المجتمعية لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي إلى مدى الالتزام من قبلها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بكافة أشكاله وفئاته، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع الذي تمارس فيه أنشطتها، فهي تسعى مع مؤسسات التعليم العالي إلى تنمية المتعلمين ومقدرتهم على المشاركة في بناء المجتمع.

إن التزايد الكبير الذي تشهده المملكة الأردنية الهاشمية في أعداد المؤسسات الأكاديمية وما تقدمه من برامج أكاديمية حتم على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن يكون هناك مؤسسة أو هيئة تقوم بالرقابة على هذه المؤسسات والبرامج للتأكد من سلامة ما تقدمه من برامج وكذلك سلامة إجراءاتها، وتأتي أهمية وجود مثل هذه المؤسسة من اعتبارات عديدة منها التأكيد على مصداقية المؤسسة وقيامها بوظائفها على نحو سليم وبأداء دورها وفق معايير تضمن جودة ما يتعلمه الطلبة لكي يتمكنوا من العمل في المجتمع المعاصر. وعند وضع المعايير لا بد من مراعاة أن تؤكد هذه المعايير وتقود إلى زيادة المقدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية ليس على المستوى المحلي فقط بل إقليميا وعالميا. وأكثر من ذلك يجب أن تكون المعايير متطورة وبصورة مستمرة لضمان رفع سوية أداء الخريجين في مجالات العمل وتحقيق المقدرة على تحقيق أفضل النتائج في الاختبارات الدولية (Nerison, 1999)

إن الوظائف التي تقوم بها هيئات اعتماد مؤسسات التعليم العالي لا تنحصر بالوظائف الأكاديمية أو العلمية فقط، بل تتعدى ذلك إلى وظائف اجتماعية يمكن أن تندرج تحت ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات، وحيث أنه هنالك وظائف ومسؤولياتٍ اجتماعية منوطة بمؤسسات التعليم العالي غير الوظائف التعليمية والبحثية هنالك أيضا مسؤوليات اجتماعية تقع على عاتق هيئات الاعتماد اتجاه الطلبة وأولياء الأمور وجهات العمل والجهات الداعمة لهذه المؤسسات العالمي (Davis & Ringsted, 2006) .

وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية المجتمعية في الجامعات وفيما يأتي عرض لبعضها:

هدفت دراسة ناصر الدين وشقوارة والحيلة (٢٠١٣) إلى استقصاء درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي باستخدام قائمة أسئلة المسؤولية المجتمعية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة أداة جرى التأكد من صدقها وثباتها، وأجريت الدراسة على عينة بلغ عدد أفرادها (٤٠) قائدا، وقد أظهرت نتائجها أن درجة تطبيق الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي كانت متوسطة، في حين كانت مرتفعة للبعد الاجتماعي، ومتوسطة لكل من البعدين البيئي والاقتصادي.

وأظهرت دراسة جورج وآخرون (Jorge et, al., 2012) التي أجريت بهدف تعرّف واقع المسؤولية المجتمعية في الجامعات الإسبانية الحكومية، وقد استخدام فيها استبانتين، أولاهما موجهة لقادة الجامعات، والثانية موجهة إلى أعضاء المجالس المجتمعية للجامعات، وبينت النتائج ضرورة إعداد مؤشرات أداء لتقيم المسؤولية المجتمعية للجامعات، وبينت الدراسة أن من أهم المعوقات للمسؤولية المجتمعية في الجامعات غياب عنصر التدريب لأعضاء هيئة التدريس على آليات تحقيقها، ومحدودية الموارد المالية، وغياب التعليمات الواضحة والملزمة، فضلاً عن أن من أهم محفزات المسؤولية المجتمعية تحسين سمعة الجامعة، وانتهاج الشفافية، وتطوير ممارسات الجامعة بحسب أولويات المجتمع.

وقارنت دراسة تشلي وبلاك (Chile & Black, 2015) أوجه الشبه بين الجامعات المعاصرة والشركات التجارية. إذ جرى تحليل موسع للمسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال دراسة حالة الشركة ما بين الجامعة والمجتمع من خلال المدارس والمجتمعات المدرسية مستندين إلى مشاركة الشباب لتعزيز الديمقراطية الطلابية وإتاحة الفرصة لتعليم طلبة من فئات مهمشة. وتشير النتائج لأكثر من (١٢٠٠) شخص شملهم الاستطلاع إلى أن المشاركة بين الجامعة والمجتمع. أظهرت نتائج ايجابية للمشاركين والمدارس، فيما استفادت الجامعة من تحسين صورتها في المجتمع، وما يشير إلى دور الجامعات في ترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية للمجتمع.

وما دراسة (Shu, et. al., 2015) فهدفت إلى بحث موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعة وتحديد الأسس الأخلاقية في مؤسسات التعليم العالي، وأن المسؤولية المجتمعية هي التزام ومطلب حيوي للمنظمات للتأثير في قراراتها وأنشطتها على مستوى المجتمع والبيئة، وذلك من خلال إتباع سلوك شفاف وأخلاقي يسهم في قضايا مثل التنمية المستدامة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والأخذ بنظر الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، والامتثال للمعايير الدولية للسلوك، ويؤدي إلى التكامل في العلاقة بين المنظمة وممارساتها.فضلا عن تعزيز ممارسات التنمية المستدامة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، ويمكن للجامعات إثبات التزامها بممارستها للمسؤولية المجتمعية، والتي يجب أن تكون متضمنة في فلسفة الجامعة، وتصرفاتها، وعملياتها التشغيلية، وفي قيمها الأساسية، وفي جميع المستويات، وهدفت أيضا إلى تعرف مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات، وتقديم إطار مفاهيمي للتوصل إلى القضايا الأخلاقية في عصر العولمة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أنه رغم الدراسات الكثيرة التي تناولت قضايا المسؤولية المجتمعية للجامعات إلا أنها في معظمها ركزت على الممارسات والخطط الموجودة في الجامعات التي أجريت فيها هذه الممارسات، ويجب إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول مضامين المسؤولية المجتمعية للجامعات وممارساتها، والآليات الفعلية التي تؤدي إلى إحداث التأثير الجوهري فيها، ويجب أن تكون هذه المسؤولية عنصرا ومكونا رئيسا وفاعلا من مكونات التخطيط الاستراتيجي للجامعات.

يتبين مما سبق أن موضوع المسؤولية المجتمعية بحث في بعض المنظمات ومنها الجامعات غير أنها لم تبحث في هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص لذا ففي هذه الورقة سيتم مناقشة المسؤولية المجتمعية لهيئات الاعتماد وأهمية دورها في وضع الجهات المعنية كافة في صورة الوضع الحقيقي والواقع الفعلي لمستوى وجودة البرامج والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وفي مقدمتها نوعية وجودة البرامج ونوعية وجودة الخريجين وسلامة الإجراءات والنزاهة والشفافية، فتوفر المعلومات للمعنيين حول نوعية التعليم وجودته يعد ركنا أساسيا في وظائف هيئات الاعتماد وهذا الهدف أو الوظيفة يؤدي إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور وكافة المعنيين في جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي. (National Accreditation, 2004)

مشكلة البحث

إن الدور الذي تقوم به اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية ينمو ويتعاظم مع تزايد أعداد الطلبة، وأعداد البرامج الدراسية، وزيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة والكليات الجامعية، وبدء الوزارة بالتركيز على ضمان الجودة في هذه المؤسسات وما تتضمنه من برامج دراسية، وأصبح دور هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي لا يقتصر على التحقق من التزام هذه المؤسسات من توافر شروط ومعايير الاعتماد العام والخاص فقط، وإنما تزايد ليصل إلى ضمان الجودة أعمال هذه المؤسسات ومخرجاتها، وبالتالي انتقلت إلى مرحلة جديدة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف المجتمع وخدمته والمساهمة في حل مشكلاته بناء على ما تقوم به من أعمال في هذه المؤسسات، والمسؤولية المجتمعية ليست بالمفهوم الجديد في البحوث والدراسات الاجتماعية والتربوية ولكن الحاجة أصبحت ملحة خلال السنوات الأخيرة لتتحمل المؤسسات بعض المسؤوليات تجاه المجتمع.

ويلاحظ أنه في ظل تسارع وتيرة تطور العصر الحديث في مجال التعليم العالي يبرز مفهوم المسؤولية المجتمعية ببعدها البيئي الذي أصبح جزءاً أصيلاً في الفكر الإداري الحديث للمؤسسات من منطلق تقديم الواجب وتعميق التجربة الإدارية والأخلاقية لدى هيئة اعتماد مؤسسات العالي الأردنية.

لذا جاءت هذه الدراسة لتعرف المسؤولية المجتمعية لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة.

هدف البحث وأسئلته

يهدف البحث إلى تعرف الدور الذي تؤديه هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية في مجال المسؤولية المجتمعية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الآتي:

١. ما مفهوم المسؤولية المجتمعية؟

٢. ما الدور الذي تؤديه هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية تجاه المسؤولية المجتمعية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة؟.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي في كونه مساهمة إضافية في تركم المعرفة والبحث العلمي ذو العلاقة بالمسؤولية المجتمعية لهيئات اعتماد مؤسسات التعليم العالي عامة ولهيئة اعتماد مؤسسات العليم العالي الأردنية بشكل خاص، وتبرز أهميتها من خلال ما تقدمه من توصيات لهيئة الاعتماد للإفادة منها ما أمكن ذلك لتأخذ دورها في تعزيز مسؤولياتها المجتمعية، ومن خلال بحثها لموضوع جديد لم تتناوله الدراسات السابقة بالبحث.

منهجية البحث

يستند هذا البحث إلى استخدام المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث بعناية لتحقيق رؤية واضحة حول المسؤولية المجتمعية لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة.

نتائج الدراسة

أولاً: الإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: ما مفهوم المسؤولية المجتمعية؟

يعد مفهوم المسؤولية المجتمعية من المفاهيم الحديثة في المجتمعات العربية مصطلحاً وتنظيما، وقد ظهر هذا المفهوم بشكل مبكر في دول العالم المتقدم، نتيجة لاحتياج المجتمع المدني

له، فالمسؤولية المجتمعية تعد واحدة من دعائم الحياة المجتمعية المهمة ووسيلة من الوسائل التي تسهم في تقدم المجتمعات، إذ تقاس قيمة الفرد في المجتمع بمدى مقدرته على تحمل المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين.

أتت فكرة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات من خلال مسؤوليتها تجاه البيئة الخارجية التي تعمل فيها (العامري والغالبي، ٢٠٠٨)، ومن خلال المفهوم الواسع المسؤولية المجتمعية فهي تشمل الالتزام بتحقيق التوازن بين مجموعة من الأطراف المرتبطة بمصالح وحاجات تجمعها مع بعضها (Al- Hamadeen, 2002).

فقد عرف دركر (Drucker, 1977) المسؤولية المجتمعية بأنها التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه. وتعرف المسؤولية المجتمعية بأنها: التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع تسعى من خلاله إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان الجمهور المستفيد من خدماتها والمجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل (ياسين، ٢٠١٧).

وأما هولمز (Holmos, 1985) فعرفها بأنها التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية والتي تتمثل بمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وإيجاد فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

في حين يرى بريدي (Pride, 2005) أنها الإقرار بأن نشاطات الأعمال لها تأثير على المجتمع واعتبار ذلك التأثير في اتخاذ قرارات الأعمال.

وتعني المسؤولية المجتمعية أن يتعامل الأفراد والمؤسسات بأخلاقية وحساسية نحو القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية الأمر الذي ينعكس إيجابا على تنمية وتقدم وازدهار المجتمع. والمسؤولية المجتمعية مهمة وضرورية للأفراد والمؤسسات، ففي القطاع الاقتصادي تأخذ المسؤولية المجتمعية دوراً مهما باعتراف وشهادة عديد من رجال الأعمال ومدراء الشركات العالمية الكبرى، الذين أكدوا الترابط والتلازم بين الأخلاق والمسؤولية المجتمعية وبين الالتزام بالقوانين والمسؤولية المجتمعية.

لقد أشار بيتر روبنسون (Peter Robinson) المدير التنفيذي لشركة (Mountain Equipment) أن الأخلاقيات في أداء الأعمال ترتبط كلياً بالمسؤولية المجتمعية وهما وجهان لعملة واحدة، كما وأشار أندوز دالفن (Andres Dalhving) الرئيس التنفيذي لشركة (IKEA) إلى أنه ليس كافياً أن تفعل ما ينص عليه القانون بل علينا أن تكون في طليعة من يتبنى قضايا المسؤولية المجتمعية (الحسين، ٢٠١١).

ومن المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس (ISO) أن علاقة المؤسسات بالمجتمع والبيئة المحيطة عامل حاسم وأساسي في استمرارية عمل المؤسسة بفاعلية، وشكل وطبيعة العلاقة بين المؤسسة والمجتمع المحيط هي من المؤشرات الأساسية على أداء المؤسسة.

فوائد تبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية المجتمعية

يمكن للمؤسسات أن تحقيق من خلال تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية الفوائد الآتية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٤):

١. تشجيع عملية اتخاذ القرارات لتبني أسس لفهم مطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية ومخاطر عدم تحملها.
٢. تحسين ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات.
٣. تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور المتعامل مع هذه المؤسسة.
٤. تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية بنشاطات المؤسسة.

٥. تعزيز ولاء جميع الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامتهم وصحتهم، والتأثير الإيجابي على مقدرة المؤسسة على توظيفهم وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

٦. تحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وغيرها.

٧. تحسين اعتمادية المعاملات ونزاهتها من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد في تعاملاتها.

٨. المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة والمستفيدة من أنشطتها.

٩. المساهمة في حيوية المؤسسة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.

١٠. المساهمة في الصالح العام، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: ما الدور الذي تؤديه هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية تجاه المسؤولية المجتمعية في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة؟

الاعتماد هو نشاط مؤسسي علمي ممنهج يهدف إلى النهوض والارتقاء بمؤسسات التعليم العالي والبرامج الدراسية والنشاطات التي تقوم بها، بل هو أداة ووسيلة مؤثرة وفاعلة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها (National Accreditation, 2004)، ويهدف الاعتماد إلى التأكد من أن العملية التعليمية تتم وفق معايير محددة ووفق إجراءات سليمة مع الحرص على أن الطلبة وأولياء الأمور وجهات التوظيف لديهم معلومات دقيقة تثبت أن المؤهلات التي حصل عليها الطلبة تمت بموجب معايير أكاديمية ونوعية رفيعة المستوى، وكذلك لابد من التأكد أن ما تم استثماره في التعليم يحقق الجدوى والأهداف والغايات المشودة (الدهشان، ٢٠٠٧).

ويشير الاعتماد إلى جودة التعليم العالي وفي الولايات المتحدة يعد الاعتماد وسيلة أساسية تمكن الطلبة وأولياء الأمور ومسؤولي الحكومة والإعلام من التحقق والتأكد أن مؤسسة التعليم العالي تقدم برامج تتمتع بالجودة (Council for Higher Education Accreditation, 2012). فالطلبة الذين يريدون الحصول على منح أو قروض يجب عليهم الالتحاق بمؤسسات تعليم مضمونة، وكذلك المؤسسات والشركات التي تسهم في تمويل دراسة العاملين لديها، إذ تحرص أن تتعامل مع مؤسسات معتمدة، كما أن الحكومة الأمريكية لا تقدم الدعم لأي مؤسسة تعليم عالي ما لم تكن هذه المؤسسة وبرامجها معتمدة ومؤهلة للدعم، وبهذا المعنى يصبح الاعتماد وسيلة أو خطوة نحو الجودة.

وحيث أن الاعتماد عملية معقدة يصبح إعلام الجمهور والمعنيين وإطلاعهم على نتائج عمليات الاعتماد محاولة للتخفيف من هذا التعقيد والاعتماد أيضا يحد من عمليات تزوير الشهادات أو عمليات التساهل أو التجاوز في منحها (Council for Higher Education Accreditation, 2012).

وربما يعود تاريخ الاعتماد في الولايات المتحدة إلى ما يزيد عن مائة عام، وكان الهدف منه التأكيد على مستوى معين من الجودة بمؤسسات التعليم العالي، وهي عملية ضرورية وأساسية تطبق على المدارس وعلى مؤسسات التعليم العالي وتقوم بها جهات غير حكومية وغير ربحية. والهدف من الاعتماد هو التأكد من جودة التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم وبما يخدم الطلبة وجهات التوظيف وسوق العمل والمجتمع ككل، الأمر الذي يؤهل المؤسسة للدعم من الحكومة والثقة من الجمهور (Eaton, 2003).

وتمتاز عمليات الاعتماد في الولايات المتحدة في أنها عمليات طوعية وتقوم بها جهات غير حكومية معتمدة لهذه الغاية، وهي مؤسسات متنوعة ومتخصصة حيث هناك اعتماد خاص لكليات الطب (LCME) واعتماد خاص لكليات الهندسة (ABET) واعتماد خاص لكليات الأعمال (AACSB) واعتماد لكليات التربية (NCATE)، وهكذا (الحلبي، ٢٠١١).

في المملكة المتحدة أنيطت عمليات الاعتماد بمجالس التعليم العالي، وفي العام ١٩٩٥ تم إعادة النظر في أهداف هذه المجالس بحيث أصبحت عمليات الاعتماد والتقييم تهدف إلى توفير المعلومات الدقيقة والفاعلة للجمهور، وفي العام ١٩٩٧ انتقلت هذه المسؤولية إلى ما يسمى بوكالة ضمان الجودة التي من أبرز أهدافها تعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي (حسن، ٢٠١٧)، وأيضا مجلس الاعتماد البريطاني الذي يهدف إلى تقديم دليل مستقل للطلاب وأولياء الأمور الذين يبحثون عن تعليم يتمتع بجودة، وكذلك زيادة الثقة العامة في مؤسسات التعليم الجامعي، وتوفير معلومات دقيقة للجمهور حول نوعية التعليم وضمان عائد مناسب لما تم استثماره في التعليم العالي (الدهشان، ٢٠٠٧).

في اليابان تم إنشاء أول هيئة اعتماد في عام ١٩٤٧ وأطلق عليها اسم "هيئة اعتماد الجامعات"، واشتملت معايير الاعتماد على عدد من الجوانب التي تؤكد أهمية المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم، ومنها نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع ورضا أصحاب الأعمال عن الجامعة وخريجيها بالإضافة إلى الأنشطة البحثية للجامعة وجودتها.

في فرنسا تم تشكيل لجنة للتعليم في العام ١٩٨٤ بموجب قانون التعليم العالي، وفي عام ١٩٨٩ صدر قانون جديد أعطى هذه اللجنة صلاحيات واستقلالية إدارية،وبموجب هذا القانون أصبحت لجنة التعليم مرتبطة برئاسة الجمهورية مباشرة، وتتم إجراءات التقييم من خلال زيارات ميدانية للاجتماع مع القائمين على المؤسسة التعليمية من أكاديميين وإداريين وممثلي الطلبة، وتطلع على الوثائق والمعلومات ذات العلاقة، ثم تضع اللجنة تقريرها بصورة أولية وترسله إلى المؤسسة مع الملاحظات والتوصيات وتنتظر الرد من رئيس المؤسسة وبعد ذلك تقوم اللجنة بنشر تقرير اللجنة مع رد رئيس المؤسسة وتوزع التقارير على رؤساء الجامعات وعلى الوزارات والنواب وتنشرها على صفحتها الخاصة على الانترنت (سركيس، ٢٠١٢).

في المملكة الأردنية الهاشمية بدأ الاهتمام بالاعتماد منذ ١٩٩٠ إذ كانت تدار عمليات الاعتماد بوساطة لجان تشكل من قبل مجلس التعليم العالي، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٩ عندما تم تشكيل مجلس اعتماد لمؤسسات التعليم العالي يتبع لوزارة التعليم العالي، وفي العام ٢٠٠٧ تم تشكيل هيئة للاعتماد تحت مسمى "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية" وصدر قانون هيئة اعتماد مؤسساتٍ التعليم العالي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧، والذي نص على أن هيئة الاعتماد وحدة مستقلة ماليا وإداريا وترتبط مباشرة مع رئيس الوزراء، وتحددت في القانون مهام وصلاحيات الهيئة والمتمثلة في وضع أسس ومعايير الاعتماد، ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي والتزامها بالأسس والمعايير المقرة، وتشكيل لجان الاعتماد المتخصصة، وكذلك اقتراح مشروعات الأنظمة ووضع التعليمات. كما اشتملت مهام الهيئة أيضا على نشر القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة ذات العلاقة بالاعتماد في وسائل الإعلام، الأمر الذي يؤكد المسؤولية الاجتماعية للهيئة نحو الطلبة وأولياء الأمور وجهات التشغيل وجميع الأشخاص والجهات ذات العلاقة، إذ أن من حق الجمهور أن يطلع على مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بالمعايير والشروط الضرورية لتقديم نوعية تعليم جيدة (قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٧).

وتمارس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية مهامها على مستويين هما: المستوى الأول: الاعتماد العام أو ما يطلق عليه الاعتماد المؤسسي، المستوى الثاني: الاعتماد الخاص أو ما يسمى بالاعتماد البرامجي، ويوجد لكل مستوى مجموعة من المعايير حيث تطبق المعايير العامة على بنية المؤسسة ونشاطاتها وتطبق معايير الاعتماد الخاص على البرامج الأكاديمية وكافة الأنشطة والمتطلبات التي لها علاقة بتنفيذ البرامج.

وتتمثل عملية الاعتماد العام لمؤسسات التعليم العالي في الأردن بسلسلة من الإجراءات تبدأ من عملية الترخيص، وعملية الاعتماد العام التي تستند إلى خمسة محاور أساسية تشمل أعضاء الهيئة التدريسية ومساحة الأرض، وقاعات التدريس والمكتبة ومحور القبول والتسجيل، وتستند

عملية الاعتماد العام إلى مجموعة معايير مقرة تتصل بعدد من المحاور أهمها التنظيم الإداري والأكاديمي للمؤسسة وهيئة التدريس والكوادر المساعِدة ونظام الدراسة والمباني والمرافق والأجهزة والمختبرات ووسائل التعليم وكذلك أيضا علاقة رأس المال بالتنظيم الإداري والأكاديمي للجامعة ولا سيما في الجامعات الخاصة التي تعتبر أساسا شركات.

أما الاعتماد الخاص فيتم من خلاله فحص أهداف البرنامج والخطة الدراسية ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس ونتاجاتهم العلمية ورتبهم الأكاديمية وكذلك توفر متطلبات التدريس من مختبرات وتجهيزات ومحتويات المكتبة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بالتخصص، كذلك المتطلبات الإدارية للبرنامج وأيضا أعداد الطلبة في البرنامج ونسبتهم إلى أعضاء هيئة التدريس في ذلك البرنامج.

في مؤسسات التعليم العالي تعد المسؤولية المجتمعية قضية أساسية وجوهرية، إذ يطلب من هذه المؤسسات القيام بعمليات نشر مستمرة للبيانات والمعلومات الكاملة والدقيقة والواضحة عن وضع المؤسسة والبرامج التي تقدمها من حيث الاعتماد والجودة بحيث تصبح متاحة للطلبة وأولياء الأمور والجهات المعنية (Commission on Institution of Higher Education, 2011).

في الجمهورية اللبنانية نص مشروع قانون التعليم العالي على دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقدم المجتمع والالتزام بحقوق الإنسان ولوحظ أنه في لبنان أيضاً هناك حساسية مفرطة اتجاه الإفصاح العلني عن نتائج التقييم عندما تكون سلبية، وعكس ذلك عندما تكون ايجابية، وتمارس هذه المؤسسات ضغوطا على الهيئة اللبنانية لضمان الجودة لكي تحمي خصوصيتها إثناء وضع التقارير النهائية(وزارة التربية والتعليم العالي،٢٠١٢).

ومن خلال الخبرة العملية لاحظ الباحث أن هذه الحساسية موجودة بشكل قوي أيضاً لدى مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ أن أكثر ما يثير حفيظة هذه المؤسسات هو نشر قرارات هيئة الاعتماد في الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى بحجة أن نشر القرارات السلبية يضر بمصالحها ويسئ إلى سمعة الجامعة داخل الأردن وخارجه عما بأن التجارب أثبتت أن ما تقوم به هيئة الاعتماد يعزز من الثقة بمؤسسات التعليم العالي الأردنية. بسبب الاطمئنان إلى أن هذه المؤسسات خاضعة للمراقبة والمتابعة للتأكد من التزامها بالمعايير المقرة، وقد أشار عديد من الباحثين إلى أن الاعتماد يقود إلى التأكيد على مصداقية المؤسسة واحترام المؤسسة والثقة بها من قبل المجتمع والمؤسسات العلمية المحلية والإقليمية والدولية (الدهشان، ٢٠٠٧).

تتحمل هيئات وجهات الاعتماد مسؤوليات اجتماعية وأخلاقية اتجاه الطلبة وأولياء الأمور وجهات العمل والجهات المعنية الأخرى المحلية والخارجية، إذ ان من واجباتها توفير المعلومات الواضحة والدقيقة عن حالة المؤسسات التعليمية الأمر الذي يسهم في المحصلة النهائية بتعزيز الثقة بهذه المؤسسات بالتأكيد أن هذه المؤسسات خاضعة لمبادئ المراقبة والمحاسبة استنادا إلى معايير تقود إلى جودة التعليم وجودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي، فالاعتماد ربما يكون هو الطريقة الوحيدة التي تثبت للطلبة والجمهور والجهات المعنية أن مؤسسة تعليم ما تقدم برامج ذات نوعية جيدة والجهات الداعمة لمؤسسات التعليم تتأكد أن الدعم الذي تقدمه يذهب في الاتجاه الصحيح وأن الاستثمار المالي في هذه المؤسسات يحقق الأهداف والغايات التي انفق من اجلها.

يجب أن تؤكد مؤسسات التعليم العالي أن ما تقوم به يؤثر إيجابياً في منفعة الأفراد. والمسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي تشير إلى مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع وخدمته كما تشير إلى استجابة المؤسسة بأفضل مستوى لأولويات احتياجات المجتمع (Boelen & Woollard, 2009). وعلى المؤسسة أن تثبت مقدرتها على التأثير في المجتمع إيجابيا بفاعلية وجودة عالية، وأن ما تم استثماره فيها له عوائد إيجابية على المجتمع، ويشير بعض الباحثين إلى أن مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي لا تقتصر على مسؤولياتها اتجاه مجتمعاتها المحلية بل تتعدى ذلك إلى مسؤوليات اتجاه المجتمعات الأخرى حيث أن العالم أصبح قرية صغيرة وبالتالي فإن المطلوب أن تتوافق معايير الاعتماد مع المعايير المعتمدة عالميا (Gibbs &.Melean, 2011)

في المملكة العربية السعودية أكدت معايير الاعتماد وتأكيد الجودة الصادرة عن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد على علاقة المؤسسات التعليمية مع المجتمع واعتبرت خدمة المجتمع مسؤولية مهمة من مسؤوليات مؤسسات التعليم بتقديم مساهمات مهمة وملائمة للمجتمع المحلي وفق برامج وخططا معدة بشكل مناسب مع توثيق ذلك على شكل تقارير سنوية تظهر مساهمة المؤسسة وأعضاء الهيئة التدريسية فيها في خدمة المجتمع واشترطت أيضا أن تشمل معايير وشروط الترقية الإسهامات التي قدمها أعضاء هيئة التدريس للمجتمع (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٧).

المسؤولية المجتمعية بين هيئات الاعتماد ومؤسسات التعليم العالي

من خلال العرض السابق لاحظنا أن المسؤولية المجتمعية تعد ركناً أساسياً وهدفاً رئيساً لكل من هيئات الاعتماد ومؤسسات التعليم العالي، حيث نجد دائما أنها تشكل هدفا أساسيا من أهداف أي مؤسسة أكاديمية بالإضافة إلى وظائفها التعليمية البحثية، هو خدمة المجتمع والإسهام في تقدمه وازدهاره ورفعته تعد من الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم وذلك من خلال ما تقدمه من برامج وما تقدمه من خدمات، والتي يجب أن تسهم إيجابا في حياة الأفراد، ومعايير الاعتماد يجب أن تؤكد على هذه الوظيفة ويجب أن نتأكد بأن المؤسسة التعليمية تقوم بها (Charts Boelen and Bob Woollard, 2009). فما تقدمه مؤسسات التعليم العالي يجب أن يستجيب لحاجات المجتمع ومتطلباته، بل أن هنالك دعوات متكررة لربط معايير الاعتماد بالمسؤولية المجتمعية بمعنى أن معايير الاعتماد وإجراءاته يجب أن تؤكد على المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم، ونظام الاعتماد يجب أن يعمل بشكل مناسب بحيث يصبح قوة دافعة باتجاه المساواة والعدالة والتغيير الايجابي ويساعد المؤسسات التعليمية على تلبية احتياجات المجتمعات التي توجد فيها (Charts Boelen and Bob Woollard, 2009).

معايير الاعتماد يجب أن تؤكد على أن مصلحة الجمهور والمجتمع تشكل هدفاً أساسياً لمؤسسات التعليم العالي، ويجب على هيئات الاعتماد أن تتأكد من ذلك عن طريق مراقبة البرامج والإجراءات التي تتم في مؤسسات التعليم العالي، فمخرجات التعليم يجب أن تتوافق مع المصالح العليا للمجتمع. وكذلك لابد من التأكيد أن جوانب الأخلاق والمساواة والجوانب الاقتصادية.

لقد أشار عديد من الباحثين إلى أن هيئات ومؤسسات الاعتماد يجب أن تؤكد على مجموعة من القيم التي يجب الالتزام بها من قبل مؤسسات التعليم العالي والتي من أهمها المسؤولية المجتمعية لهذه المؤسسات. وتشير نظرية المسؤولية المجتمعية إلى أن المسؤولية المجتمعية يجب أن تكون من ضمن الأهداف والمهام الأساسية لمؤسسات التعليم التي تشمل خدمة المجتمع والعمل على تلبية احتياجاته (Suzanne Pither, 2017).

إن الهدف العام للاعتماد هو التأكيد للطلبة والجمهور بان البرامج المقدمة من الكليات والجامعات تتمتع بجودة عالية، فالاعتماد يعد مؤشرا للطلبة والأهالي وكافة المعنيين يدل على أن المؤسسة او البرنامج الأكاديمي يلبي الحد الأدنى من متطلبات الجودة (Judith S Eaton, 2012).

بناء على ما سبق يمكن تحديد المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي ولهيئات الاعتماد على النحو الآتي:

أولاً: المسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة للوظائف التعليمية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي لابد لهذه المؤسسات أن تقوم بالوظائف الآتية:

١. وضع خطة للمسؤولية المجتمعية كمكون أساسي من مكونات الخطة الإستراتيجية للمؤسسة.

٢. القيام بخدمة المجتمع وتطبيق المعرفة والمهارات لحل المشاكل التي تواجه المجتمع.

٣. المساهمة الفاعلة في كافة النشاطات المتعلقة بالبيئة والثقافة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية.

٤. دعم المجتمع لتلبية احتياجات المواطنين وفق ما تسمح به إمكانات المؤسسة وتسخير هذه الإمكانات لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

٥. العمل على تلبية احتياجات المجتمع وتزويده بخريجين أكفاء مزودين بالمعارف والمهارات اللازمة لتنمية المجتمع.

٦. المساهمة الفاعلة في حل ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٧. الالتزام بمعايير الاعتماد والجودة لتلبية احتياجات المجتمع وللتأكيد على أن ما يتم إنفاقه او استثماره في هذه المؤسسات له مردوده الإيجابي على الأفراد والمجتمع.

٨. الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية والإعلان عن الحالة الفعلية لبرامج وأنشطة المؤسسة.

٩. استجابة المؤسسة بأفضل المستويات لأولويات واحتياجات المجتمع.

١٠. الارتباط الوثيق مع المجتمع وحاجاته وقضاياه حيث أن قوة هذا الارتباط مؤشر أساسي على أداء المؤسسة.

١١. تعزيز ثقة المجتمع بالبرامج التي تقدمها المؤسسة عن طريق المراجعة المستمرة والتطوير المستمر لهذه البرامج.

١٢. تعزيز قيم الديمقراطية وأساليب الحوار واحترام الآخر وقبوله.

١٣. تعزيز مشاعر الانتماء والاندماج الاجتماعي.

المسؤولية المجتمعية لهيئات اعتماد مؤسسات التعليم العالي

هيئات الاعتماد هي المؤسسات المنوط بها لوضع المعايير اللازمة لجودة التعليم، وهي التي تقوم بمتابعة ومراقبة وتقييم التزام مؤسسات التعليم العالي في هذه المعايير، وهذه الوظيفة ترتب مسؤوليات حساسة ودقيقة وغاية في الأهمية على هذه الهيئات، وربما تأتي المسؤولية المجتمعية في المقدمة من هذه المسؤوليات، فمعايير الاعتماد يجب أن تؤكد على أن مصلحة العامة (الجمهور) والمجتمع مضمونة في مؤسسات التعليم عن طريق وضع المعايير المناسبة ومراقبة التزام مؤسسات التعليم بهذه المعايير وكما أسلفنا سابقا هناك دعوات متكررة لربط معايير الاعتماد بالمسؤولية المجتمعية لمؤسسات التعليم، بحيث يصبح الاعتماد قوة دافعة نحو المساواة والعدالة والتغيير الإيجابي والعمل على تلبية حاجات المجتمع، ومن المناسب بل من الضروري أن تؤكد معايير الاعتماد على جوانب الأخلاق والمساواة والعدالة الاقتصادية والسياسية.

إن المسؤولية المجتمعية الأساسية للاعتماد هي التأكيد للطلبة والجمهور وكافة المعنيين أن البرامج المقدمة من الكليات والجامعات تتمتع بجودة عالية والاعتماد مؤشر أساسي للطلبة والجمهور، وأن المؤسسة أو البرنامج تلبي الحد الأدنى من متطلبات الجودة.

وبالتالي يصبح الإعلان عن القرارات الصادرة عن هيئات الاعتماد ضرورة تفرضها المسؤولية المجتمعية لمؤسسات وهيئات الاعتماد، فقرارات الاعتماد أو عدمه يجب أن تنشر وتصبح متاحة للجمهور. وتوفير المعلومات الدقيقة والصحيحة للجمهور والطلبة يساعد على التأكيد على أن ما يقدم من برامج يلبي شروط الاعتماد وفق المعايير العالمية ويتوافق مع حاجات المجتمع. ورغم استياء مؤسسات التعليم من نشر قرارات هيئات الاعتماد إذا كانت سلبية إلا أن واقع الحال يثبت أن ثقة الطلبة والمجتمع والدولة يتعزز بدرجة كبيرة نتيجة للاطمئنان أن هذه المؤسسات خاضعة للرقابة والمراجعة والتدقيق من قبل جهة حيادية ومؤهلة للقيام بهذه المهمة. ومن جانب آخر إن الرقابة والمتابعة المستمرة تدفع بمؤسسات التعليم العالي نحو القيام بعمليات تقييم ذاتي مستمر لبرامجها للتأكد من توافقها مع المعايير المحددة والقيام بعمليات التحسين المستمرة تجنباً للمخالفة ورغبة في التنافس مع المؤسسات المماثلة. ويمكن أن نحدد المسؤولية المجتمعية لهيئات إعتماد مؤسسات التعليم العالي وفق النقاط الآتية:

أولاً: إعلام الجمهور بشكل دائم حول الحالة التي تكون عليها مستويات البرامج والمؤسسات الأكاديمية، وذلك عن طريق إتاحة البيانات والمعلومات الدقيقة والشفافة لمن يريد الاطلاع وكذلك عن طريق نشرها في وسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً: وضع المعايير التي تؤكد دور مؤسسات التعليم العالي أنه يجب خدمة المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته وفي تقدمه وازدهاره.

ثالثاً: وضع المعايير التي تجعل مؤسسات التعليم وبرامجها متوافقة مع القضايا المدنية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

رابعاً: التأكيد على مؤسسات التعليم العالي أن تكون المسؤولية المجتمعية جزءاً مهماً من الخطط الإستراتيجية لهذه المؤسسات.

خامساً: وضع المعايير التي تشجع مؤسسات التعليم على المشاركة الفاعلة في الأنشطة المتعلقة بالبيئة والصحة والمجتمع والالتزام بالتشريعات المتعلقة بذلك.

سادساً: التأكيد على استجابة مؤسسات التعليم لاحتياجات المجتمع عن طريق خريجين ذوي كفاءة ومهارة وقادرين على الإسهام في تقدم المجتمع وازدهاره.

سابعاً: التأكيد على التزام مؤسسات التعليم بالتشريعات والحاكمية المؤسسية.

ثامناً: التأكيد عن أن مؤسسات التعليم تقوم بوظائفها وتعمل على التطوير والتحسين المستمر في برامجها ليكون المنتج الذي يقدم للمجتمع يتمتع بالكفاءة والجودة والقدرة على القيام بالوظائف والمتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

تاسعاً: نشر ثقافة الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم العالي ولدى الجمهور ومتلقي الخدمة.

عاشراً: التأكيد على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية المتاحة لجميع الطلاب والتأكيد على أن الإجراءات التي تتم داخل المؤسسات التعليمية تحقق هذه الغاية.

حادي عشر: تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم وفي بعض الدول ومنها الأردن تم تصميم امتحانات الكفاءة الجامعية لقياس قوة وضعف البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي.

ثاني عشر: النظر إلى عملية تطبيق معايير الاعتماد والجودة كجزء من عملية إصلاح وتطوير التعليم وربط مخرجاته بمتطلبات التنمية واحتياجات المجتمع.

ثالث عشر: نشر ثقافة القياس والتقويم والمراجعة المستمرة لعمل مؤسسات التعليم العالي بما يخدم المصالح العليا للمجتمع.

رابع عشر: دعم وتشجيع المشاركة المجتمعية عن طريق تعزيز ثقة المجتمع بمؤسسات التعليم، بنشر المعلومات التي تتمتع بالمصداقية والموضوعية والشفافية عن الواقع الفعلي لمؤسسات التعليم.

إن ضمان التزام مؤسسات التعليم العالي بالمسؤوليات الاجتماعية وضمان التزام هيئات الاعتماد أيضا بمسؤولياتها الاجتماعية، يشكل حجر الزاوية في تطوير وتحسين مخرجات مؤسسات التعليم وبالتالي الإسهام الفعلي بتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته. وبهذا المعنى يصبح ما تقوم به مؤسسات التعليم وما تقوم به هيئة الاعتماد عملا متكاملا له أهمية قصوى في تنمية وازدهار المجتمع والأفراد، وحتى تتحقق هذه الغاية لابد من أن يكون التعامل والتفاعل ما بين هذه المؤسسات والهيئات قائم على الثقة المتبادلة وعلى شفافية التعامل والإدراك المتبادل أن حسن الأداء والعمل سيقود في النهاية إلى رفعة وتقدم المجتمع، وبالتالي فمسؤولياتها تتلخص بما يأتي:

- تقديم الخدمات لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع بما ينعكس على العاملين في هذه المؤسسات بشكل خاص، وعلى أفراد المجتمع بشكل عام.
- تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في أنشطة مؤسسات التعليم العالي.
- التعرف إلى حاجات المجتمع من التخصصات المختلفة لاستحداث البرامج الدراسة المختلفة وفقا لهذه الحاجات.
- حث مؤسسات التعليم العالي على تجهيز مراكز ووحدات خاصة بخدمة المجتمع.
- تجهيز مراكز متخصصة لدراسة حاجات المجتمع ومشكلاته.

المراجع

المراجع العربية

١. الأمم المتحدة (٢٠٠٤). **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة**، منشورات الأمم المتحدة.

٢. حسن، عماد الدين شعبان (٢٠١٧). **الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في ضوء المعايير الدولية، ورقة عمل**

http://www.kantakji.com/media/3951/52.pdf

٣. الحسين، عامر (٢٠١١). **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق تنمية مستدامة**، ستار تايمز.

٤. الحلبي، سوسن شاكر (٢٠١١). ضمان جودة واعتماد البرامج الأكاديمية في المؤسسات التعليمية، **مؤتمر رابطة جامعات** لبنان ٢٩-٢٠١١/٤/٣٠.

٥. الدهشان، جمال علي(٢٠٠٧). "الاعتماد الأكاديمي" الخبرة الأجنبية والتجربة المحلية **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لمعايير الجودة والاعتماد**، كلية التربية- جامعة المنصورة.

٦. سركيس، فيروز (٢٠١٢). **هيئات الاعتماد في التعليم العالي**، الجامعة العربية المفتوحة، لبنان.

٧. العامري، صالح مهدي، والغالبي، طاهر محسن (٢٠٠٨). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

٨. **قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي** رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧.

٩. ناصر الدين، يعقوب؛ وشقوارة، سناء؛ والحيلة، محمد (٢٠١٣). درجة تحمل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي، **مجلة تطوير الأداء الجامعي**، المجلد (٢)، العدد(٢)، ١-٣٤.

١٠. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي(٢٠٠٧). **معايير الاعتماد وتأكيد الجودة في برامج ومؤسسات التعليم العالي**، ٢٤ ابريل، ٢٠٠٧.

١١. وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠١٢)**: نحو هيئة لبنانية لضمان الجودة، حزمة العمل الثانية،**

http://www.tlqaa.org

المراجع الإنجليزية

12. Al-Hmadeen, R., 2002, *Social Responsibility Accounting in Jordan Institutions: A Field Study*, **Unpublished MA thesis**, Al Al-Beit university, Mafraq, Jordan.
13. Boelen, C. Woollard, B.; "Social Accountability and Accreditation; a new Froutier for educational Institutions" **Med Educ**. 2009, Sep., 43 (9) 887-94

14. Charts Boelen and Bob Woollard, "Social accountability aw accreditation": A new Fournier for educational institutions, **Medical education,** Vol.(43)9,2009
15. Chile, Love M.; Black, Xavier M.(2015).University-Community Engagement: Case Study of University Social Responsibility, ***Education, Citizenship and Social Justice***, v10 n3, p234-253.
16. **Commission on Institution of Higher Education** "Standards For Accreditation, USA, July 1, 2011, p.10-13."
17. Council for Higher Education Accreditation "**Informing the Public about Accreditation",**2012, p.1
18. Davis, D. J., & Ringsted, C. (2006) .Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality? **Adv Health Sci Educ Theory Pract,** 11(3), 305-313.
19. Drunker, peter F, 1977, An ***Introductory View of Management***, Harper's college press, U.S.A.
20. Eaton, J.s.: **is Accreditation Accountable, CHEA Institute For Research and Study of Accreditation and Quality Assurance**, Washington, Monograph series, 2003 , II1
21. Gibbs T. Melean M. "Creating equal opportunities: The Social accountability of Medical education" Med. Teach. 2011,33(8)
22. Holmes, SundraI, 1985**,** Corporate – Social: Performance and Present Areas of Commitment, ***Academy of Management Journal***, Vol. 20
23. Jorge, M. & et al. (2012). do Spanish public universities use corporate social responsibility as a strategic and differentiating factor?, ***International journal of Humanities and science*****, 2.11: 29-44**
24. **Judith S Eaton, An overview of U.S Accreditation Council for Higher Education Accreditation**, Aug. 2012
25. National Quality Assurance and Accreditation. (2004). **The Quality Assurance and Accreditation Handbook:** National Quality Assurance and Accreditation.
26. Pride, W.M, Hughes, R. J., & Kapoor, j. R., 2005, ***Business***, **Houghton Mifflin Company,** USA.
27. **Robert Nerison –Low@MarkAshwill,. In educational system in the united state ,1999,ch.2.p.1**

28. Shu-Hsiang (Ava) Chen, Jaitip, Nasongkhla, Donaldson, J. Ana (2015), University Social Responsibility (USR): Identifying an Ethical Foundation within Higher Education Institutions, *TOJET: **The Turkish Online Journal of Educational Technology***, v 14 issue 4, 165-172.
29. Suzanne Pither, "What is Social Responsibility Theory", http: www.annenberg.northwestren.edu./pubs/hutchins/defult.htm.
30. UK National Accreditation. (2004). **Programs Specification: Sport and Exercise.** Unpublished manuscript.